IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2026) (Vol. 03) (No.02): P(101-114)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Measuring and analyzing the impact of fiscal discipline indicators on Iraq's GDP for the period 2004-2022

Asst. Prof. Dr. Diaa Hussein Saud
University of Diyala / College of Administration and Economics/ Iraq
diaaeco@uodiyala.edu.iq

Abstract. This research aims to measure and analyze the impact of fiscal discipline indicators on Iraq's GDP for the period 2004-2022 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model after conducting stationarity tests on the selected time series. The research concludes that there is a positive (direct) relationship between fiscal discipline indicators and Iraq's GDP. The research recommends adhering to fiscal discipline indicators to increase GDP and reduce reliance on a single source of income—oil revenues—which are vulnerable to fluctuations in global oil prices, thus mitigating external shocks.

Keywords: Fiscal discipline, GDP, revenues, expenditures, public debt.

DOI: 10.69938/Keas.26030210

قياس وتحليل أثر مؤشرات الانضباط المالي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022

أ.م.د. ضياء حسين سعود
جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد/ العراق
diaaeco@uodiyala.edu.iq

المستخلص: يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر مؤشرات الانضباط المالي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022 من خلال استخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) بعد إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمدة المختارة قيد البحث ، وقد أستنتج البحث الى وجود علاقة موجبة (طردية) بين مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي في العراق ، كما يوصي البحث الى ضرورة الالتزام بمؤشرات الانضباط المالي من اجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل المتآتي من الايرادات النفطية ، كونها معرضة الى تذبذب أسعار النفط العالمية وبالتالي تجنب الصدمات الخارجية.
الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي ، الناتج المحلي الاجمالي ، الايرادات ، النفقات ، الدين العام.

Corresponding Author: E-mail: diaaeco@uodiyala.edu.iq

المقدمة :

يعد موضوع الانضباط المالي من الموضوعات المهمة التي اخذت حيزا في الدراسات المالية في السنوات الاخيرة.

وأهمية الانضباط المالي كبيرة كونه أداة تساعد السياسة المالية على تقليل العجز المفرط وتراكم الدين وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، وسياسة الانضباط المالي لها تأثير بشكل مباشر على الناتج المحلي الاجمالي للدولة، مما ينتج عنها استقرارا مالياً وتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار سواء كان محلياً أو اجنبياً، ومتابعة إدارة الدين العام بكفاءة أكبر، مما ينتج عن ذلك ترسيخ الثقة بالنظام المالي ومؤسساته الدولة ذات التعامل المالي وبالتالي يدعم الناتج المحلي ويزيد من فرص التشغيل والاستقرار.

وفي العراق الذي يعتمد على مصدر واحد للدخل المتأتي من تصدير النفط الخام الى الاسواق العالمية، مما يجعله يعاني في أغلب الاوقات من اختلال هيكلي لصالح قطاع النفط لاعتماده الاساس عليه بدرجة كبيرة في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي وافتقاره الى التويع الاقتصادي بسبب قلة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي ، وعلى أثر ذلك يجعل الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة الى انضباطا ماليا لتفادي الازمات الاقتصادية ولضمان واستمرار عمل مؤسساته المالية بكفاءة أكبر.

مشكلة البحث: إن عدم الاستقرار المالي والتقلبات الاقتصادية التي يواجه العراق يمكن ان يكون له أثر سلبي او ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، كذلك أن عدم وجود أنظمة مالية فعالة للانضباط المالي تعد من التحديات الرئيسة التي تقف أمام تحقيق سياسة الانضباط المالي، مما أدى ذلك سلباً على التوظيف والتعامل مع المؤسسات المالية للدولة، وبالتالي يمكن أن تصاغ إشكالية البحث وفقاً للآتي:-

- هل هناك أثر لمؤشر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ؟
- هل هناك أثر لمؤشر الايرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ؟
- هل هناك أثر لمؤشر الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ؟

هدف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- التعريف بمفهوم الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي والعلاقة بينهما.
- تحليل واقع مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي في العراق
- قياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على الناتج المحلي الاجمالي، من خلال استخدام أنموذج قياسي يوضح العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي مع الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن للانضباط المالي أثر (ايجابي أو سلبي) على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 2004-2022

منهج البحث : أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على الاسلوب التحليلي الوصفي ، كذلك اسلوب التحليل الكمي القياسي من أجل معرفة العلاقة بين الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022 .

منهجية البحث: اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي للإحصاءات والبيانات للظاهرة المالية، كما أستخدم المنهج الكمي لقياس أثر العلاقة بين المتغيرات المعتمدة قيد البحث.

الحدود المكانية والزمانية للبحث :

- الحدود المكانية هي الاقتصاد العراقي
- الحدود الزمانية هي المدة 2004-2022

هيكلية البحث :

تضمن البحث ثلاث محاور ، المحور الاول تناول اطار مفاهيمي لمفهوم الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي ، أما المحور الثاني فقد تضمن تحليل واقع مؤشرات الانضباط المالي والناتج الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022 ، فيما أختص المحور الثالث بقياس وتحليل اثر العلاقة بين الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي من خلال الانموذج القياسي المستخدم وفق اسلوب (ARDL) .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (فرج وعبد اللطيف ، 2018) بعنوان (دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق) هدف الدراسة هو تقدير العلاقة بين سياسة الانضباط المالي مع الكفاءة الاقتصادية وسياسة التقشف في ظل القواعد المالية والدولية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بسبب ضعف سياسة الانضباط المالي مما نتج عنه زيادة الانفاق الحكومي وعجز الموازنة والدين العام الداخلي والخارجي.

2- دراسة (محمد ، 2022) بعنوان (قياس وتحليل العلاقة بين الانضباط المالي والعجز في موازنة العراق للمدة 2004-2020) ، هدف الدراسة هو بيان تطبيق سياسة الانضباط المالي في الاقتصاد العراقي من خلال استخدام الاساليب الكمية في قياس اثر العلاقة بين سياسة الانضباط المالي وعجز الموازنة ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة بين سياسة الانضباط المالي وعجز الموازنة ، مع امكانية تطبيق القواعد المالية من اجل مواجهة التحديات التي تواجه السياسة المالية في العراق ، من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق الحكومي عن طريق الانضباط المالي .

3- دراسة (حسان ومراد ، 2022) بعنوان (فعالية السياسة المالية بين سياسة الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر) هدف الدراسة هو قياس وتحليل فعالية السياسة المالية مع الاستدامة المالية في الجزائر ، ومدى امكانية تطبيق قواعد الانضباط المالي من خلال تحليل العلاقة بين النفقات العامة والايرادات العامة ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ، ضعف الاستدامة المالية في الجزائر ، وعدم التوافق بين جانب النفقات العامة وجانب الايرادات العامة بسبب الزيادة المستمرة في الانفاق العام .

4- دراسة (سليم وحبيب ، 2022) بعنوان (تأثير سياسة الانضباط المالي على السياسة المالية والسياسة النقدية ، الجزائر حالة دراسية ، هدف الدراسة هو قياس اثر سياسة الانضباط المالي على السياستين المالية والنقدية ، مع امكانية تحقيق

الاهداف التنموية للاقتصاد الجزائري ، اما بالنسبة الى اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي أن العجز المالي يجب أن لا يتجاوز النسبة المؤية المحددة الى الناتج المحلي الاجمالي GDP وبالتالي يبقى الانفاق الحكومي ضمن الامكانات المالية المتاحة للدولة .

مدى الإفادة العلمية من هذه الدراسة هي جاءت لاستكمال ما توصلت اليه الدراسات السابقة ، اذا تميزت هذه الدراسة بإجراء قياس وتحليل الاثر الذي تمارسه مؤشرات الانضباط المالي على متغير كلي وهو الناتج المحلي الاجمالي الذي لم تتطرق له الدراسات أعلاه في العراق للمدة الزمنية 2004-2022 ، من خلال تطبيق الاساليب الكمية الحديثة في القياس .

المحور الاول
اطار مفاهيمي للانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي

اولاً : مفهوم الانضباط المالي واهدافه ومتطلباته ومؤشراته

1- مفهوم الانضباط المالي

كثير من دول العالم سواء المتقدمة أم النامية عانت من الاختلالات المالية ، وانخفاض القدرة على الاستخدام الامثل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الذي يحقق الاهداف والاستراتيجية المنشودة ، ابتداءً من طبيعية اعداد وتنفيذ الموازنة ومدى التفاعل مع قوانينها وقواعدها ، ومروراً بمحاولة تحقيق مصالح الجهات والوحدات الادارية المختلفة ، التي تتنافس فيما بينها على الموارد المالية ، وانتهاءً بتحقيق الهدف النهائي الا وهو توفير الخدمات العامة وتهيئة تمويلها بانسيابية واستدامة مستقبلية ، ومن اجل تحقيق التوليفة المثلى بين النفقات العامة والايرادات العامة ضمن الموازنة العامة ، تطلب التركيز على مفهوم الانضباط المالي (Fiscal Discipline) ، أذ استخدم هذا المصطلح على نطاق واسع في ادبيات المالية العامة بدون تحديد تعريف محدد له سواء كان من قبل المنضمات المختصة او من قبل الاوساط الاكاديمية ، وبما انه من الموضوعات الحديثة نسبياً فقد شكل أهتماماً واسعاً من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل المحافظة على الاستقرار المالي (Yilin Hou2003:p5) ، وهو الاساس لإنشاء بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها (Vasil,2014:p47) والذي يعني الى ضرورة أن لا يكون العجز في موازنة الدولة أكبر من ناتجه المحلي الاجمالي .

في ضوء الامكانيات المالية المتاحة لتقدير الانفاق العام، وليس بما تقدمه الوحدات والهيئات الادارية من احتياجات مالية. (محمد وحميد ، 2016 : 5)

لذلك يعد الانضباط المالي أحد اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أذ يشير الى العجز المالي في اطار الاقتصاد العام، كذلك يعبر عن كفاءة وفعالية المؤسسات المالية في تحضير واعداد الموازنات العامة.

يعرف الانضباط المالي بأنه مدى إمكانية الدولة في الحفاض على العمليات المالية بالشكل الذي يحقق في الاجل الطويل الاستقرار المالي (احمد، وعلي،2017: 104).

كما يعرف الانضباط المالي بانه ضرورة تقييد الإنفاق العام إلى الحدود المتوفرة من التخصيص واعتبار الانضباط المالي جزء من عملية مراقبة الموازنة والتأكد من أن الموازنات العامة نفذت طبقا لما تم إقرارها (Allen,1998:p48) .

2- أهمية الانضباط المالي : في مختلف البلدان تسعى الحكومات من خلال سياسات إنمائية مختلفة إلى تغيير حياة شعوبها ، حيث إن الاسلوب الذي تنتهجه الحكومة لدعم الإنفاق يكون في غاية الاهمية مما يؤثر على النمو الاقتصادي ، فالتمويل المكتف عن طريق مصادر عادية كالضرائب والقروض يشوه حوافز الاستثمار ومن ثم يعيق النمو والتمويل من خلال الاقتراض ، أذ إن رفاهة الأجيال القادمة تعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام اذ يعتبر النمو الاقتصادي المستدام هدفا أساسيا للدول النامية (حمزة،2022: 35) .

وفي المدى الطويل تصبح أهمية سياسة الانضباط المالي أكثر حاجة للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (عبد الله ، 2023 : 490)

كذلك يمكن الاشارة الى أن سياسة الانضباط المالي لها دور في القضاء على الانحياز الذي يكمن في السياسة المالية وهذا الانحياز يقسم الى ثلاث أقسام وعلى النحو الآتي : (محمد،2022: 12-13) .

- **السياسة المالية المتذبذبة:**

تؤدي الى تغيرات في الانشطة الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار ، مما قد تؤثر على أحداث تقلبات في دورة الاعمال نتيجة سوء الاستخدام للسياسات المالية ، وبالتالي تؤدي الى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .

- **دورية السياسة المالية :**

تزداد الدخول في حالة الانعاش الاقتصادي وبالتالي يؤدي الى زيادة الانفاق بالشكل الذي لا يتوافق مع الوضع الاقتصادي ، مما يزيد من حالة التقلبات الاقتصادية .

- **العجز المفرط :**

في الامد الطويل يتطلب أحداث تغيرات للسياسة المالية بسبب تراكم تكلفة الديون ، مما تترك آثار ضارة على الاقتصاد تؤدي الى تراجع في زيادة الانتاج وقلة الرغبة في الاستثمارات ، وبالتالي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .

(بدوي، 2023: 1402) .

3- متطلبات الانضباط المالي : للانضباط المالي متطلبات لابد من توفرها وتهيئتها حتى يكون الانضباط حاجة فعلية وليس خياراً وهي على النحو الآتي:- (نجاة، 2022 : 74 - 75)

- فرض رقابة ومحاسبة كل من يرتكب إساءة في استخدام اموال الموازنة .
- محاربة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه والحد منه من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات
- لتنفيذ شفافية الموازنة يتطلب أن تكون هناك قواعد متماسكة وواضحة مع بعضها .
- منح ضمان اجتماعي وحوافز مالية للموظفين ، مما يشجع على الالتزام بالتصرف الجيد للمال العام وعدم التبذير والاسراف فيه .
- الافصاح عن نتائج ومخرجات العمليات الخاصة بالانضباط المالي في الوقت المناسب.
- استخدام الاموال العامة بشكل أكثر شفافية مع مشاركة الجهات غير الحكومية ، كذلك مراعاة ديناميكية عملها ومخاطرها .

يستنتج من ذلك أن الانضباط المالي يأخذ بنظر الاعتبار الاستخدام الامثل للموارد المالية دولة بشكل اكثر كفاءة وفقا لمتطلبات الاقتصاد القومي ، مع إعطاء أولوية الانفاق العام في القنوات ذات الانتاجية العالية بما يحقق افضل النتائج والمخرجات ، وبالتالي ضمان استمرار النمو الاقتصادي المستدام (kholjigitov,2013: 3).

4- مؤشرات الانضباط المالي : للانضباط المالي مؤشرات عدة منها (مؤشر الإنفاق العام ومؤشر الإيرادات العامة ومؤشر العجز والدين العام في الموازنة العامة) باعتبار أن الموازنة أداة لتحديد الأداء المالي للحكومة وتحقيق الانضباط المالي لها وسنتناولها اتباعاً (Hagen,1998:p5) :

أ- مؤشر النفقات العامة :

عادة يوضع قيود على الانفاق العام من اجل ترشيد في مقدار الانفاق الحكومي لكون أن الهدف الاساسي لكل موازنة هو السيطرة على الانفاق العام ، مع تحديد الأولويات عند الصرف ، مما سيؤدي الى تقليل العجز في الموازنة سنوياً (فرج وعبداللطيف، 2018: 38)، ومع ما يتم إنجازه بصورة فعلية تتم المقارنة بين التخصيصات التي تكون مقدرة للأنفاق العام مما سيؤدي ذلك إلى رؤية درجة الانضباط المالي ، ففي حال اذا كانت المخصصات التي تم تحديدها أو اقل منها متساوية مع النفقات الفعلية عندئذ سيكون هناك انضباط مالي ، والعكس صحيح عندما تكون النفقات الفعلية أكبر من المخصصات فان هذه الحالة ستشير الى عدم وجود انضباط مالي (محمد،2022: 23)، في الدول المتقدمة ان حجم الانفاق يكون بحدود(25% -35%) نسبتاً للناتج المحلي الإجمالي ، وفي العراق والدول النامية فان النسبة تتراوح ما بين(30% - 35%) (عبد، 2023: 300).

ب- **مؤشر للإيرادات العامة:** من خلال الإيرادات العامة يمكن تحديد فيما إذا كان انضباطا أم لا، أذ توجد محددات يتم وضعها لمعرفة مقدار المال الذي ستحصل عليه الحكومة من خلال وضع حد أعلى وحد أدنى للإيراد باعتباره المصدر الاساس للنفقات الحكومية إذ لا يمكن لايراد الضرائب أن ينقل عن الحد المقرر للحكومة من القيام بأعمالها مع الجزء الذي يستقطع على شكل ضرائب والذي يعرف بالعبء الضريبي الذ يتحمله المكلف والذي يجب أن لا يتجاوز الحد المقرر للإيرادات الضريبية ، لذلك فالاستدامة للإيرادات العامة تعد من المؤشرات المهمة في تحقيق سياسة الانضباط المالي ، مما سينعكس في تحقيق القدرة الاجمالية للضريبة والتي تعد نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، فكلما زادت القدرة الاجمالية للضريبة سيزداد معها الانفاق العام الحكومي دون أن يسبب أثراً في الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية دون أن يسبب ذلك أثار سلبية في الاقتصاد القومي ، (محمد، 2022: 23)، لذلك أن نسبة (35%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هي نسبة جيدة لان النفقات العامة ستكون بشكل يتناسب مع الإيرادات العامة ، وإن أي إيرادات تزداد عن هذه النسبة ستخصص إلى الانفاق الاستثماري (عبيد وعبد، 2023: 302).

ت- **مؤشر الانضباط المالي عن خلال عجز الموازنة :** يمكن اعتبار العجز في الموازنة العامة مؤشراً لقياس الانضباط المالي ، وحسب اتفاقية ماستريخت للاستقرار المالي والخاصة بالعضوية للاتحاد الاوربي اشترطت ان يكون نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (3%) ، وبناءاً عليه يجب التخطيط المسبق للنفقات العامة وحسب الموارد الاقتصادية المتاحة بما يضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة وتقليص الفارق بينهما الى ادنى حد ممكن. (محمد ، وعباس ، 2025: 3) .

ث- **الانضباط المالي كمؤشر للدين العام:**

وهو من أشهر المؤشرات وأهمها لأنه يربط بين حجم الديون وقاعدة الموارد أي الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن الاتجاه التراكمي هو الحالة الأكثر حدوثاً في الدين العام ، لكن تبقى هناك علاقة أكيدة بين سعر الفائدة على الدين العام من جهة وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى ، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي على ان لا تتعدى نسبة (60%) وفقاً لصندوق النقد الدولي ، وهي ليس معياراً ثابتاً ، ويمكن صياغة العلاقة بين الدين الحكومي وعجز الموازنة حسب المعادلة الآتية (بتال واخرون،2022: 116).

$$BDt = (G - T)t + rDt - 1 \dots \dots \dots (1)$$

أذا ان:

t : تمثل الدين العام
(G-T)t : عجز الموازنة
r : الفائدة
Dt-1 : الفترة السابقة للدين العام

ووفقاً لذلك فأن العجز الذي يحصل في الموازنة سيبقى كلما كانت الإيراد العام منخفض من الانفاق العام بما في ذلك الفائدة على الدين العام ، أي يمكن تقليل الانفاق العام إذا كان حجم الدين العام أكبر وزيادة الإيراد العام من خلال الضرائب ، وهذا يشكل أمر صعب لضبط الدين العام ونموه (فرج وعبد اللطيف،2018: 40).

ثانياً : مفهوم الناتج المحلي الاجمالي The concept of gross domestic product(GDP)

الناتج المحلي الإجمالي يعرف على أنه "مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة"، كما عرف بأنه "يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب" **(سحنون ، 2010: 87).**

والناتج المحلي الإجمالي يتصدر مفاهيم الاقتصاد الكلي ، لان أكثر المعايير شمولاً واستخداماً في حساب معدل النمو الاقتصادي للدولة هو الناتج المحلي الاجمالي ، ويعرف أيضاً بأنه قيمة السلع والخدمات السوقية النهائية التي ينتجها الاقتصاد المحلي خلال مدة زمنية معينة **(صخري، 2005: 3).**

كذلك يمثل مقياساً معيارياً دقيقاً لتقييم الأداء الاقتصادي في الدول وذلك لأنه يمثل قيمة السلع النهائية ويستبعد قيم السلع المستعملة والمبادلات الورقية والمواد الأولية المستخدمة في إنتاجها وغير ذلك **(محمد، 2018: 30-31):**

نستنتج مما سبق بأن الناتج المحلي الإجمالي، هو تقييم جميع المنتجات التي تنتج داخل الحدود الجغرافية لبلد ما بأسعار السوق ثم تجمع كل هذه القيم معاً، ومنه يجب استخدام القيمة المضافة لحساب هذا الناتج ويدخل في حسابات هذا الناتج السلعة التي أنتجت فعلاً في مدة معينة وليس التي بيعت ومنه من الضروري تحديد المدة الزمنية التي يحتسب فيها هذا الناتج .

كذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المؤشرات والمعايير الاقتصادية التي يمكن الاستدلال من خلالها على تقدم البلد وتطوره وعليه يمكن تحديد أنواعه وعلى النحو التالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي النقدي (الاسمي) (بالأسعار الجارية): قيمة السلع والخدمات النهائية المقاسة بأسعار السوق العادية، ومن عيوبه إنه لا يعكس التغيير الحقيقي في الإنتاج. عندما ترتفع الأسعار من سنة إلى أخرى، يرتفع الناتج المحلي بسبب الزيادة في الأسعار وليس الكمية المنتجة.

2- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة): هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال الاعوام المختلفة مقاسة بسعر واحد (سعر سنة الأساس) لتعكس الكمية الحقيقية فقط دون تغير في الأسعار.

ثالثا : علاقة الانضباط المالي بالناتج المحلي الاجمالي

1- علاقة الانفاق العام بالناتج المحلي الاجمالي :

أن زيادة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحول من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ومنتجة مما ادى إلى زيادة مسؤولية الدول وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما أدى الى تعزيز الانفاق العام الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس حجم الحكومية في الأنشطة الاقتصادية ، إذ إشارات الادبيات الاقتصادية وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (GDP) التي لاقت اهتمام الكثير من الباحثين خبراء الاقتصاد لعدة عقود (علي ، ومراد ،2016: 192) لذلك يعد الانفاق العام سلاحاً فعالاً لتعزيز نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال دعم الإنتاج وتحفيز الاستهلاك وتعزيز الطلب على السلع والخدمات مما سيسهم في توسيع حجم الاقتصاد، وبالتالي سيؤدي الى تحسين توزيع الدخل زيادة فرص العمل ، لذلك فمن أهم أدوات السياسة المالية الانفاق العام الذي من خلاله يتم مساعدة الدولة على المشاركة في انشطتها التنموية وان أي تغييرات في مستوى الأنشطة الاقتصادية سيكون سببها الانفاق الحكومي (معوش ودفاس ،2019: 22)

2- علاقة الايراد العام بالناتج المحلي الاجمالي : (العبيدي، 2017: 24).

يعتمد الايراد العام على السياسات المالية بشكل أساسي ، وكيف لهذه السياسات أن تقوم بإدارته ويتطلب وجود انضباط مالي عندما تكون عملية استثمار الإيرادات بشكل فعال ليتم ضمان استدامة الإيرادات وعدم تراكم الديون ، إضافة إلى توجيه القطاعات الاستراتيجية مثل دعم القطاعات الاقتصادية والتعليم والبنى التحتية ، مما سيسهم بصورة إيجابية في تعزيز الانتاج ، إضافة ريادة الاعمال والتحفيز والابتكار اللذان يشكلان عناصر مهمة في دعم هذه المشاريع البحثية والتي يمكن الاستفادة منها في تعزيز النمو التنافسي وتحسين الانتاجية ، وفي حال الادارة غير الفعالة للإيراد العام سيكون أثر سلبي على الانتاج أي يجب ان تتلاشى الدولة الافعال التي تسبب ضرراً فيها كتوجيه الإيرادات لمصلحة شخصية أو حالة الفساد ، لذلك يعتمد اثر الإيراد العام في الناتج المحلي على كيفية توجيهه وادارته فضلاً عن الحوكمة والضبط المالي ، لضمان ان هذه الإيراد يكون محركاً فعالاً للناتج المحلي .

3- علاقة الدين العام بالناتج المحلي الاجمالي : أن عملية الاقتراض الداخلي أو الخارجي يكون الهدف منه هو لسداد النفقات العامة للدولة ، ويتم من خلال تمويل المشروعات ، لذا فان الدين العام يمثل اجمالي الديون في داخل البلد او خارجه ، أما بالنسبة إلى العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي ، فأن قدرة الحكومة على سداد الديون يؤدي إلى رفع او خفض مستوى المعيشة لدى السكان من خلال استثماراتها لرفع الواقع الاقتصادي للبلد ، أيضاً رفع المستوى الحقيقي لدخول الافراد من خلال تحقيق التوازن في جميع قطاعات الاقتصاد القومي وعلى مختلف الأصعدة (الصناعية والتنموية) التي تتم داخل البلاد من خلال زيادة انتاج البضائع والخدمات

الزراعية والصناعية أو التعليم والصحة أو التصنيع أو في مجمل البنى التحتية للاقتصاد ككل لكي يتم رفع النمو الاقتصادي ، وعن طريق استثمار الدين العام ومن اجل تحقيق القضايا الاجتماعية والاقتصادية داخل البلاد كخفض معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتحسين المعيشة لدى افراد المجتمع في مختلف المجالات وبالشكل الصحيح (Mordecai & Matthew , 2016:3).

4- علاقة عجز الموازنة بالناتج المحلي الاجمالي : يمثل عجز الموازنة وما يترتب عليه من تراكم الدين أحد أهم جوانب وأدوات السياسة المالية، لما للعجز من آثار توسعية على الناتج المحلي الاجمالي، مع ملاحظة أن الأثر النهائي لعجز الموازنة على المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف على طريقة التمويل ومصادره وحجم الدين العام وخدمة الدين العام، ويوجد العديد من النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي، إذ هناك دراسات تدعم وجود علاقة سالبة بينهما وأخرى تؤيد وجود علاقة موجبة وأخرى ترى عدم وجود علاقة تربطهما (محمد،2021: 371 – 372).

المحور الثاني
تحليل مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي
أولا : تحليل مؤشر الانفاق العام والايراد العام والعجز والفائض في العراق للمدة 2004-2022

يلاحظ أن الانفاق العام في جدول (1) كان مرتفعاً وقدره (32117491.3) مليون دينار في عام 2004 وبنسبة (60%) الى الناتج المحلي الاجمالي وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة بالمقابل بسبب الانفاق الكبير على إعمار ما خلفته الحرب خاصةً النفقات على المشاريع النفطية العملاقة بغية تشغيلها وزيادة طاقتها الإنتاجية بسبب تضررها وتوقفها خلال الحصار الاقتصادي ما قبل عام 2003 ، بالمقابل بلغت الايرادات (32988850) مليون دينار وبنسبة (61%) الى الناتج المحلي الاجمالي هذا التزايد المستمر يعود إلى الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية نتيجةً لارتفاع أسعار النفط العالمية فضلاً عن تزايد الكميات المنتجة والمصدرة منه . أما في عام 2009 فقد ظهر الإنفاق العام تراجعاً ليكون بواقع (55589721) مليون دينار وبنسبة (40%) ، وذلك بسبب الازمة المالية العالمية والتي أثرت سلباً على اسعار النفط لتتراجع إيرادات النفط الى (55243526) مليون دينار وبنسبة (42%) الى الناتج المحلي الاجمالي ، مما أدى الى عجز في الموازنة قدره (346195) مليون دينار، أما خلال المدة (2014-2016) فقد انخفض الإنفاق العام بصورةٍ مستمرة، ليصبح بواقع (112192126) مليون دينار وبنسبة (31%) الى الناتج المحلي الاجمالي، واستمر بعدها بالتناقص حتى أصبح بواقع (105553850) مليون دينار وبنسبة (39%) الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016، مما سبب عجز في الموازنة بلغ (19161733) مليون دينار وذلك بسبب تداعيات أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 التي تمثلت بسيطرة المجاميع الارهابية على مساحات واسعة من العراق وما تلاها من اضطرابات أمنية وسياسية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية .

أما في عام 2020 تعرض الانفاق العام الى انخفاض شديد بلغ (76082443) مليون دينار وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا ، بالمقابل تراجع الايراد العام الى (63199689) مليون دينار، ونتيجة ذلك بلغ عجز الموازنة (12882754) مليون دينار، ثم عاد الإنفاق العام للتزايد ليصبح بواقع (116959582) في عام 2022 ، بالمقابل ارتفع الايراد العام الى (161697437) مليون دينار وهي اعلى قيمة بلغت خلال مدة الدراسة بسبب ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام العراقي ، مما ادى الى تكوين فائض في الموازنة بلغ (44737855) مليون دينار

جدول (1) مؤشر الإنفاق العام والايراد العام والعجز والفائض في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	الإنفاق العام (1)	الإيرادات العامة (2)	العجز او الفائض (3)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (4)	نسبة 4/1 (%)	نسبة 4/2 (%)	نسبة 4/3 (%)
2004	32117491.3	32988850	871358.7	5322352358	%60	%61	%1.62
2005	26375175.1	40435740	14060564.9	7325332599	%35	%55	%19.21
2006	38806679.3	49055545	10248865.7	9525872954	%39	%51	%11.49
2007	39031232.2	54964850	15933617.8	11124552813	%35	%48	%14
2008	59403374.7	80641041	21237666.3	15720262062	%37	%51	%13.27
2009	55589721	55243526	(346195)	13026432200	%40	%42	%2.02
2010	70134201	70178223	44022	16220642566	%43	%43	%0.02
2011	78757667	108807390	30049723	21723272107	%36	%50	%14.82
2012	105139575	119466403	14326828	25422252491	%41	%47	%5.77
2013	119127556	113660075	(5467481)	27325872529	%39	%41	%2.51

%8.19	%39	%31	26623322655	(6638276)	105553850	112192126	**2014**
%2.01	%34	%36	19426802972	(10267266)	72546345	82813611	**2015**
% 6.42	%27	%38	19629242142	(19161733)	54409270	73571003	**2016**
%0.83	%34	%34	22126652710	1932057	77422172	75490115	**2017**
%9.55	%39	%30	26829182874	25696645	106569834	80873189	**2018**
%1.50	%38	%40	27621572868	(4156528)	107566995	111723523	**2019**
%5.86	%28	%34	21927682798	(12882754)	63199689	76082443	**2020**
%2.04	35	29	30519137512	6231805	109081464	102849659	**2021**
%11.7	42	27	38306420031	44737855	161697437	116959582	**2022**

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على موقع البنك للمدة (2004-2022) https://cbiraq.org.
***معدل التغير = (القيمة الحالية-القيمة السابقة) / القيمة السابقة x 100**

ثانياً : تحليل مؤشر الدين العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022

يلاحظ من جدول (2) تزايد مؤشر الدين العام أذ بلغ (111660680) مليون دينار وبمعدل نمو (35.20%) ويرجع ذلك إلى حاجة الدولة للمزيد من الإيرادات من اجل تمويل مؤسسات الدولة بالمستلزمات اللوجستية الحديثة وتمويل الاعمار، ثم أنخفض الدين العام الى (59114133) مليون دينار وبمعدل نمو (0.82) في عام 2008 بسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي وهجرة العديد من السكان إلى دول الجوار فضلاً عن الانخفاض الطفيف في أسعار النفط العالمية ، ثم أخذ الدين العام بالتزايد المستمر الى ان بلغ (120832236) مليون دينار وبمعدل نمو (24.98) في عام 2017 وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة ، بعد ذلك أخذ بالانخفاض والارتفاع ، اذ بلغ (99069559) و(100884394) وبمعدل نمو (5.93) و(38.42) في عامي 2019 و2020 على التوالي وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا ، ثم عاد الدين العام بالارتفاع الى (100884394) وذلك بعد تلاشي لخطر فيروس كورونا فضلاً عن تسجيل أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى مستوى (100 دولار للبرميل الواحد) ، بالمقابل يلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي كان متزايداً خلال المدة (2004-2014) أذ بلغ (267262789) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو(4.17) ، ويعود سبب هذه الزيادة المستمرة في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعاره العالمية ، الا أنه أنخفض الى (196203013) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (26.59-) في عام 2015 ، ثم أخذ بالتزايد المستمر الى أن بلغ (383064200) وبمعدل نمو (25.52) في عام 2022 وهو أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة.

جدول (2)
مؤشر الدين العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	الدين العام (1)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (2)	معدل التغير في الدين العام (3)	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي GDP (4)	نسبة (2/1) (%)
2004	135692168	53499238	_	_	253
2005	111660680	73911088	(35.20)	38.15	151
2006	87063402	96067160	(35.10)	29.98	91
2007	77303389	111961230	(4.74)	16.54	69
2008	59114133	158443584	0.82	41.52	37
2009	61101599	131632210	(22.06)	(16.92)	46
2010	64778036	163104739	(0.83)	23.91	40
2011	60282889	218617834	0.23	34.03	28
2012	58083553	255727068	(6.83)	16.97	23
2013	54163847	256562258	(21.72)	0.33	21
2014	59895883	267262789	37.72	4.17	22
2015	84780811	196203013	85.68	(26.59)	43
2016	118286506	198774369	20.23	1.31	60

54	13.01	24.98	224636323	120832236	2017
33	21.12	(8.33)	272083889	90448034	2018
34	2.82	(5.93)	279757642	96219998	2019
46	22.28)	38.42	217413594	99069559	2020
33	40.37	6.37	305191375	100884394	2021
26	25.52	(4.12)	383064200	98525033	2022

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على موقع البنك للمدة (2004-2022) https://cbiraq.org.
***معدل التغير = (القيمة الحالية-القيمة السابقة) / القيمة السابقة x 100**

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر العلاقة بين الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي من خلال الانموذج القياسي المستخدم وفق اسلوب (ARDL) .

أولا : وصف المتغيرات :

لتقدير العلاقة الدالية بين مؤشرات الانضباط المالي والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 -2022) بالاعتماد على منهجيه التكامل المشترك ومدى تأثير كل منهما على الاخر وفق النظرية الاقتصادية حيث يمثل المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والمتغيرات المستقلة (الانفاق العام والايراد العام والدين العام) ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة ادناه والجدول (3).

$$GDP=F(PS,PR,PD)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

جدول (3) توصيف متغيرات النموذج القياسي

متغيرات أنموذج	Variables	الرموز
الناتج المحلي الاجمالي	Gross domestic product	GDP
الانفاق العام	Public spending	PS
الايراد العام	Public revenue	PR
الدين العام	Public debt	PD

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج الاحصائي (Eviews9)

نقدر معادلة الانحدار للحصول على الشكل الاولي للعلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة ، وكما في المعادلة أدناه التي يلاحظ من خلالها توافقها مع فرضية البحث .

$$GDP=a+PS\ B_1+PRB2+PDB3+u_i\ \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ثانيا : اختبار السكون :

من جدول (4) يلاحظ ان نتائج اختبار (ADF) الذي يشير الى عدم سكون السلاسل الزمنية في المستوى (Level) للمتغير التابع (الناتج المحلي والاجمالي) والمتغيرات المستقلة (الانفاق العام والايراد العام والدين العام) لان قيمة Prob اكثر من 5% اي عدم المعنوية أي قبول الفرضية العدمية (HO: P=1) أي وجود جذر الوحدة , ورفض الفرضية البديلة (H0: P<1) مما تطلب اخذ الفرق الاول من أجل تلاشي ظاهرة الانحدار الزائف , وتحقق الفرضية بعد ان اظهرت النتائج ان قيمة (porb) أدنى من (5%) وبذلك ترفض الفرضية العدمية وقبول بالفرضية البديلة التي تحقق السكون للبيانات عند درجة تكامل I (1) .

جدول (4) اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) (اختبار جذر الوحدة)

المتغيرات Variables)	المستوى (Level)			الفرق الاول (1st difference)			درجة التكامل
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
	p-value	p-value	p-value	p-value	p- value	p-value	
GDP	0.013	0.007	0.008	0.001	0.001	0.0000	**I(1)**
PS	0.083	0.258	0.128	0.001	0.004	0.0000	**I(1)**
PR	0.609	0.211	0.299	0.004	0.007	0.0000	**I(1)**
PD	0.049	0.220	0.081	0.005	0.021	0.0000	**I(1)**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews9)

ثالثاً : تقدير الانموذج بطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) :

بعد إجراء عملية تقدير الانموذج توصلنا الى النتائج المبينة في الجدول (5) :

جدول (5) تقدير انحدار التكامل المشترك باستعمال أنموذج (ARDL)

المتغيرات Variables	المعلمات Coefficients	t-statistic	p-value
GDP(-1)	0.623467	4.758811	0.0065
GDP(-2)	0.981313	1.261223	0.0012
GDP(-3)	-0.871301	-1.821254	0.0041
PS	- 0.362596	-2.773298	0.0780
PS (-1)	0.956554	12.42836	0.0000
PS (-2)	-0.682343	-3.573979	0.0008
PR	0.841072	1.071267	0.0003
PR (-1)	0.891059	1.681292	1.0000
PR (-2)	0.432533	0.178986	0.3007
PD	-0.904467	1.145623	0.0544
PD(-1)	0.361135	1.872134	0.0043
PD (-2)	-0.883210	-1.864321	0.0312
OLI(-4)	-211.3071	-1.629689	0.1095
C	-7701778	-1.685671	0.0981
R-Squared			0.9694
Adjusted R-Squared			0.9853
F- Statistic			422.6926
Prob (F-statistic)			0.000000
Durbin –Watson stat			1.8492

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

يمثل الانموذج (ARDL) الخطوة الاول لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إذ يلاحظ من جدول (5) أن النتائج الاحصائية قد فسرت ان قيمة (R-Squared) مرتفعة وبلغت نحو(96%) في التغير الحاصل في المتغير التابع اما (Adjusted R-Squared)التي اكدت ان (98%) في التغير الحاصل في المتغير التابع هو يسبب التغير في المتغير المستقل , أما (F- statistic) فمن الناحية الاحصائية تكون معنوية لان درجة (prob) ادنى من (5%) بلغ نحو (0.000000) وهي معنوية , اما (Durbin – Watson stat) قيمته بلغت (1.8492) وهذا خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأنموذج المقدر.

رابعاً : اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

جدول (6) اختبار المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test مشكلة الارتباط الذاتي	

Prob. F (2,48)	0.2678
Prob. Chi-Square (2)	0.1883
Heteroskedasticity Test: ARCH مشكلة عدم تجانس التباين	
Prob. F(1,65)	0.4467
Prob. Chi-Square(1)	0.1124
Normal Distribution (Histogram-Normality test) البواقي الموزعة طبيعياً	
Jarque-Bera	0.1654

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews9)

يلاحظ من جدول (6) أن القيمة الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي لمربع كاي كانت بحدود (0.2430)، أي قبول فرضية العدم التي تنص أن الانموذج أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، لانها أكبر من (0.05) ، كما يلاحظ من اختبار عدم تجانس التباين ان القيمة الاحتمالية لمربع كاي كانت بحدود (0.8536) وهي أكبر من (0.05) بمعنى عدم وجود مشكلة تجانس التباين ، اما نتائج اختبار التوزيع لطبيعي لبواقي الانموذج ذات قيمة احتمالية أحصائية (Jarque-Bera) تتراوح (0.1055) بمعنى أن البواقي للأنموذج توزيعها يكون طبيعياً كما في شكل (1) على النحو الآتي:

الشكل (1): التوزيع الطبيعي لبواقي الانموذج

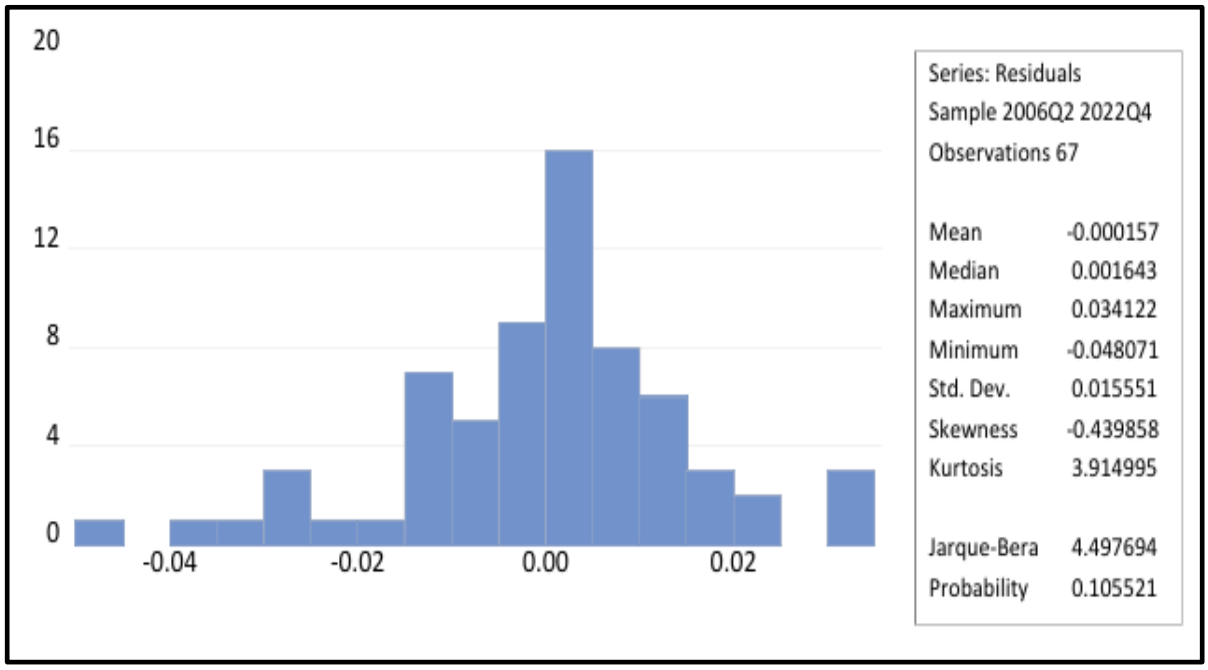

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي E-Views12

خامساً : اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds , wald Test

لكي نتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة نلجأ الى اختبار الحدود حيث يلاحظ من نتائج الجدول (7) ان قيمة (F) المحسوبة (F- statistic) والبالغة (**6.06557**) ،وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى والحد الادنى والتي بلغت (**4.94**) و(**5.58**) عند (1%) على التوالي, وهذا يشير الى رفض فرضية العدم (H0) والقبول بالفرضية البديلة (H1) بوجود تكامل مشترك والذي يمثل العلاقة التوازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول (7) نتائج اختبار الحدود Bounds Test

K	Value	Test statistic
1	6.06557	F-statistic

Critical Value Bounds

الحد الاعلى 1Bound	الحد الادنى0Bound	Significance
3.61	3.12	10%

5%	3.52	4.26
2.5%	4.48	4.69
1%	4.91	5.78

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews9)

سابعاً : اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

1- المعلمات المقدرة(قصيرة الاجل) (Estimated Short Run Coefficients)

يلاحظ من خلال جدول (8) نتائج مرونات الأجل القصير لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، بأن السلسلة الزمنية للإيراد العام (BR) قد كانت علاقتها طردية بنمو (GDP)، وهذا يعني بأن زيادة الإيراد العام إلى (GDP) بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة نمو (GDP) بنسبة (0.04 %)، معنويتها كبيرة عند حدود (1%) وبواقع (0.009)، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الإيرادات العامة تؤثر إيجابياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما السلسلة الزمنية للإنفاق العام (BS) ذات علاقته سالبة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPRI)، مما يدل أن أرتفاع نسبة الانفاق العام مع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) ستؤدي إلى تقليل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.12 %)، تشير العلاقة الى معنوية مرتفعة عند حدود (1%) وبواقع (0.000)، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الانفاق العام بصورةٍ غير منتجة سوف تؤثر سلبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (8) مرونات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BR)	0.037	0.023	3.154	0.008
D(BS)	-0.159	0.034	-2.324	0.002
D(BD)	-0.112	0.066	-1.765	0.005
CointEq(-1)	-0.124	0.063	-2.965	0.004
Cointeq = GDPRI - (0.4329*GRRI - 0.0975*PDRI – 0.4236*PSRI)				

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

اما بالنسبة للقرض العام (BD) قد كانت علاقتها عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهذا يعني بأن زيادة القرض العام بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض نمو (GDP) بنسبة (0.177 %)، وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.001)، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ أن ارتفاع الدين العام بصورةٍ غير منتجة سوف تؤثر سلبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتشير النتائج أعلاه إلى أن العراق يعتمد في تكوين إيراداته من تصدير النفط الخام مما يتأثر تأثراً كبيراً عند انخفاض أسعار النفط العالمية ، كما يظهر الجدول ذاته أن حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) كان بحدود (0.11-) وهو معنوي عند مستوى (1%) وبواقع (0.009)، ما يعني بأنه مستوفٍ لشروطه إذ يجب أن يكون سالباً ومعنوياً وقيمته محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، أي أن 11 % من اختلالات التوازن في سلسلتها الزمنية لمعدل تغير (GDP) في الأجل القصير، سوف تصحح في الأجل الطويل وإن هذه النسبة سيتم تصحيحها خلال أشهر ثلاثة (فصل)، أي أن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن هي ضعيفة نسبياً، فهي تحتاج سنتان ونصف تقريباً للعودة لكامل التوازن، وهذا يعني بأن العراق بحاجة لزيادة كبيرة في الإيرادات العامة وتقليل الانفاق العام الاستهلاكي لتحقيق تقدم في نمو الناتج المحلي الاجمالي .

2- المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

جدول (9) مرونات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BR	0.433	0.266	1.344	0.008
BS	- 0.002	0.075	- 1.026	0.924
BD	- 0.470	0.244	-2.172	0.122

المصدر: عمل الباحث استناداً الى نتائج البرنامج الاحصائي E-Views12

يظهر من جدول (9) أن مرونات الأجل الطويل لأنموذج (ARDL) ، بأن السلسلة الزمنية للايراد العام (BR) قد كانت علاقته موجبة مع (GDP)، أي أن أرتفاع الإيراد العام بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى أرتفاع نمو (GDP) بنسبة (0.416 %)، وأن هذه العلاقة كانت معنوية ،لان قيمتها الاحتمالية كانت بحدود (0.009)، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الإيرادات العامة تساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ بأن السلسلة الزمنية لنسبة الانفاق العام (BS) قد كانت علاقتها عكسية مع (GDP)، وهذا يعني بأن زيادة الانفاق العام بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى انخفاض نمو (GDP) بنسبة (0.001 %) أي ليست معنوية ، لان قيمتها الاحتمالية كانت بحدود (0.959)، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الانفاق العام بصورةٍ غير مخططة تؤثر سلبياً في نمو (GDP)، كما يلاحظ أن السلسلة الزمنية للقرض العام (BD) قد كانت علاقتها سلبية مع (GDP)، أي أن ارتفاع القرض العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.430 %)، أي غير معنوية لان قيمتها الاحتمالية كانت بحدود (0.242)، وهي تطابق للنظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الدين العام سوف تؤثر سلبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثامناً : اختبارات استقرار الأنموذج (Stability Test):

شكل (2) اختبار المجموع التراكمي لبواقي الانموذج المقدر، وإن الاستقرار يعني عدم خروج السلسلة التراكمية الزرقاء خارج الحدود الحرجة الحمراء .

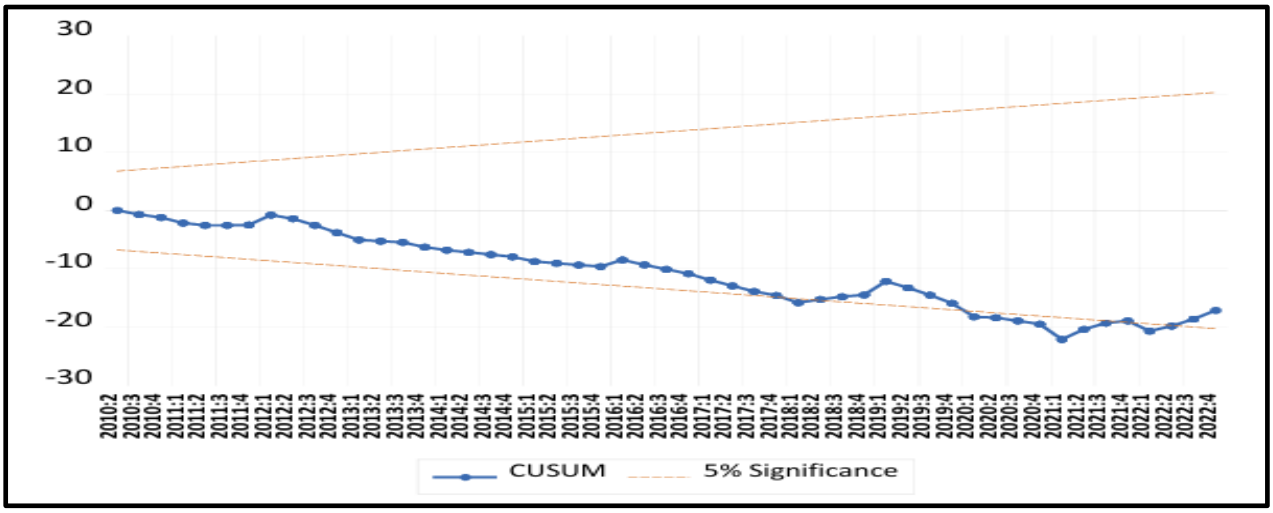

شكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: مخرجات برنامج E-Views12.

يلاحظ بأن الانموذج ساكن خلال مدة البحث ، بسبب عدم خروج السلسلة المتصلة والمتعرجة عن الحدود الحرجة المتقطعة، باستثناء المدة (الربع الأول من عام 2020، والربع الأول من عام 2022) وهي المدة التي شملت انتشار فيروس كورونا والتي تأثرت بسببها أغلب دول العالم.

أما شكل (3) يبين اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares)، وإن وجود السلسلة التراكمية الزرقاء داخل الحدود الحرجة الحمراء تعني الاستقرار، ويلاحظ بأن الانموذج كان مستقراً خلال مدة البحث ، باستثناء المدة (الربع الثاني لعام 2015-الربع الثالث من عام 2019) وهي المدة التي نتج عنها تداعيات الأزمة المزدوجة التي شهدها الاقتصاد العراقي نتيجةً لتداعيات أحداث عام 2014 وتزامنها مع تراجع أسعار النفط الخام واتباع الحكومة العراقية خلال تلك المدة لإجراءات تقشفية قللت بموجبها الانفاق الحكومي وخاصةً الاستثماري..

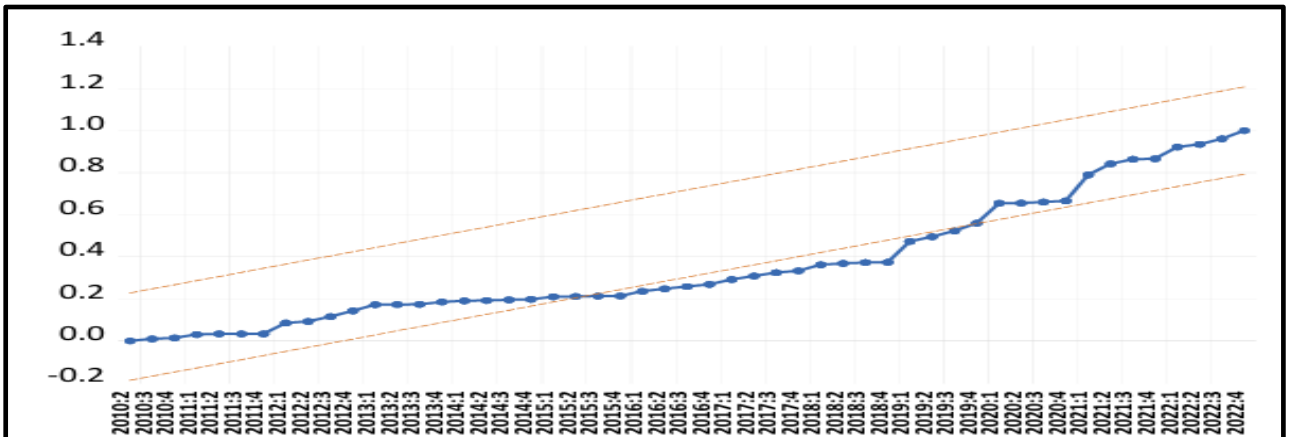

شكل (3): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares
المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي E-Views12 .

الاستنتاجات :

1- ضعف الانضباط المالي في العراق لمؤشر الإنفاق العام والايراد العام والدين العام نسبتاً الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث .
2- عدم سكون السلاسل الزمنية في المستوى (Level) للمتغير التابع (الناتج المحلي والاجمالي) والمتغيرات المستقلة (الانفاق العام والايراد العام والدين العام) لان قيمة Prob اكبر من 5% اي انه غير معنوي ، مما دفع الباحث الى اخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية لتكون ساكنة .
3- اختبارات جودة الانموذج كانت خالية من المشاكل القياسية المتمثلة بـ (مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة عدم تجانس التباين).
4- أظهرت نتائج مرونات الأجل القصير للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية بين الايراد العام والناتج المحلي الاجمالي وعلاقة عكسية بين الانفاق العام والدين العام مع الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يؤيد فرضية البحث .
5- يبين اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares) ، بأن الانموذج كان مستقراً طيلة مدة الدراسة، باستثناء عام 2019 الذي شهد تداعيات الأزمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي نتيجةً لتداعيات أحداث التاسع من حزيران من عام 2014 وتزامنها مع انخفاض أسعار النفط العالمية واتباع الحكومة العراقية خلال تلك المدة لإجراءات تقشفية قللت بموجبها الانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري.

التوصيات :

1- ينبغي على الاقتصاد العراقي خفض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ليكون منضبطاً مالياً أكثر، وتحقيق مستوى مثالي لها.
2- من الضروري تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن تلك الإيرادات تتأثر بالارتفاع والانخفاض نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية.
3- توجيه الدين العام سواء (الداخلي أم الخارجي) عبر قنوات الانفاق الاستثماري، من أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الانضباط المالي .
4- الالتزام والمتابعة بتطبيق النسب المحددة والمختارة كقواعد للأنفاق العام والايراد العام والدين العام والعجز الى الناتج المحلي الاجمالي .
5- اتخاذ سياسة مالية أكثر انضباطاً للموارد المتاحة لتمويل النفقات العامة ، مع المحافظة على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (60%) من الناتج المحلي الاجمالي من أجل تحقيق استقراراً اقتصادياً .

المصادر :

1- بتال، احمد حسين، شبيب، وآخرون (2022). تحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار المصرفي للاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2021، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، ، مركز التدريب المالي والمحاسبي، بغداد، جمهورية العراق.
2- بدوي، نسرين فايز احمد، (2023)، الانضباط المالي واثره على الدين العام في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (37) ، العدد (2) ، المعهد العالي للحاسب الالي كينج مربوط، جمهورية مصر العربية.
3- حسان، بن موسى ومراد، جبارة، (2022)، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2020، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد 1، ص 208 – 227، الجزائر.
4- دفاس، عبد الرؤوف، معوش، عيسى، (2019). اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، جمهورية الجزائر الشعبية .
5- سحنون، فاروق(2010) ، قياس اثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

6- سليم، بوخايبه وحبيب، قتوني، (2022)، تأثير الانضباط المالي على السياستين النقدية والمالية، دراسة حالة الجزائر من 1990 – 2019، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 6، العدد 2، ص 117 – 132، الجزائر.
7- صخري،(2005)،التحليل الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر .
8- عبيد، مهند خليفة، عبد، طيبة عباس، (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4)، العدد (1) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، جمهورية العراق.
9- العبيدي، شاكر حمود صلال، (2017)، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
10- علي، عماد محمد، احمد، محمد شهاب، (2017)، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 1، العدد 62، ص 102- 127، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
11- فرج، حسين مهجر، عبد اللطيف، عماد محمد علي، (2018)، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004 – 2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 59، ص 32 – 81، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
12- محمد ، عمرو هشام ، وحميد ، (2016) احمد حافظ ، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (4) .
13- محمد ، نور صباح، وعباس، سامي حميد (2025) ، أثر سياسة الانضباط المالي على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2005-2022 ، مجلة خزائن للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة ديالى .
14- محمد، ايمان عبدالسلام(2018)، اثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حالة سوريا ، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية، سوريا.
15- محمد، ضيغم خطاب إبراهيم، (2022)، قياس وتحليل العلاقة بين قواعد الانضباط المالي وعجز الموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة (2004 – 2020)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، جمهورية العراق.
16- محمد، ضيغم خطاب إبراهيم، (2022)، قياس وتحليل العلاقة بين قواعد الانضباط المالي وعجز الموازنة العامة الاتحادية في العراق للمدة (2004 – 2020)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، جمهورية العراق.
17- محمد، منال جابر مرسي، (2021)، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 1 ص 361 – 408، مصر.
18- مراد، صاولي، علي، لطرش، (2016). اليات تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام مؤشر الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1974 – 2014)، المجلة المغاربية للاقتصاد والإدارة، المجلد، 3، العدد 2، ص 187 – 204، جمهورية الجزائر الشعبية.
19- نجاة، قفايفية، (2022). العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة، جمهورية الجزائر الشعبية.
20- وزارة التخطيط ، (2020) ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية ، مجاميع إحصائية متفرقة.

21-Yilin Hou,(2003) Fiscal Discipline as capacity Measure of Financial Management by Sub
22- Vasil S. petkov,(2014) Advantages and Disadvantages of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis, Contemporary Economics, Vol. 8, Issue1.
23-Schick, Allen,(1998) A Contemporary Approach to Public Expenditure Management, world bank Working Paper.
24- Kholjigitov, Golib,(2013). The role of the fiscal discipline in public finance management in developing countries, The Role of the Fiscal Discipline in Public Finance Management in Developing Countries by Golib Kholjigitov :: SSRN.
25-Jürgen von Hagen , (1998) Budgeting Institutions for Aggregate Fiscal Discipline, ZEI - Center for European Integration Studies, University of Bonn, ZEI working paper, No. B 01.
26-Matthew, A, Mordecai, Ben D, (2016). The Impact of Public Debt on Economic Development of Nigeria, Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, Issue 1, volume 1, P 1 – 16
National Government, University of Georgia, Miami .